# العلاقات الأورومتوسطية في ظل تحولات النظام الدولي الجديد

**أد. غربي محمد** — أستاذ محاضر أ ، جامعة الشلف

**أ. قلواز إبراهيم** — أستاذ باحث، جامعة الشلف

**ملخص:**

تبرز العلاقات بين ضفتي المتوسط كأنموذج مصغر عن التفاعلات الكونية؛ نظرا لطبيعة المحددات التي تؤطر تلك العلاقات، والسياق التاريخي لتطورها؛ سواء على المستوى الثنائي للعلاقات أو المتعدد الأطراف، وفي هذا الإطار مثلت نهاية الحرب الباردة تحديا كبيرا لكلا الطرفين في المتوسط، من أجل التكيف مع التحولات في النظام الدولي مع ميلاد النظام الدولي الجديد.

فدول الضفة الجنوبية كانت تسعى للبحث عن حضور لها في نظام ما بعد التوازن القطبي، بينما كانت الدول الأوروبية متكتلة تسعى إلى إحياء الوجود الأوروبي العالمي وتطوير علاقاتها التاريخية لبناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب في ظل النظام الدولي الجديد.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة الأورومتوسطية، الاتحاد الأوروبي، النظام الدولي الجديد،التحولات الدولية

**Abstract:**

the relationships between the two side of the Mediterranean appear as a small model of the universal interactions due to the nature of the Determinants that frame those relationships and The historical context of its evolution whether in the binary relations or Multilateral, in this context the end of the cold war was a big challenge for both side of the Mediterranean to adapt with the transitions in the international system by declaring the birth of the new world order. so the states of the southern side was looking for a place in the system of post Polar balance, and in the other hand the European states combined seeking to revival the existence of the European global presence and to develops its historical relations to build a European global pole Competitor for the rest of the poles under the new world order.

**مقدمة:**

سعت الدول المتوسطية إلى التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ومواكبة التحولات التي طرأت على هرمية النظام الدولي، بتحوله من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية التي عرفت بالنظام الدولي الجديد ، وميزها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم. وبين بحث دول الضفة الجنوبية عن صيغة للمشاركة في هذا النظام الجديد وسعي الدول الأوربية إلى استغلال هذه التحولات والتوجه بقوة نحو بناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب، تبلور إطار جديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط من خلال مسار الشراكة الجديد. وهنا تطرح الإشكالية:

**ما هو واقع العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات الراهنة للنظام الدولي الجديد؟**

وهذا ما سنعالجه في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: سنتطرق من خلاله للإطار العام للأورومتوسطية والنظام الدولي الجديد

المحور الثاني: سنبين أثر التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على العلاقات الأورومتوسطية

المحور الثالث: آفاق العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات العالمية الراهنة

**المحور الأول: الإطار العام للأورومتوسطية والنظام الدولي الجديد**

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط رقعة جيوسياسية بالغة الأهمية، حيث تمثل نقطة تقاطع لعديد المعادلات الاستراتيجية العالمية، خصوصا ما تعلق بمصالح الدول الكبرى،ونظرا لموقع المنطقة، ومقوماتها الاقتصادية والحضارية، ودورها التاريخي في أبرز التحولات العالمية؛ فإن العلاقة بين ضفتي المتوسط تظل على الدوام في قلب تحولات النظام الدولي. من هنا سنتطرق بداية إلى ماهية الأورومتوسطية والنظام الدولي الجديد .

**ماهية المتوسط والأورومتوسطية:** ظل المتوسط البحر أو بقايا المحيط (تيتس)( AUGIER 1973,P27)منذ القدم طريقا للتبادل التجاري والثقافي، ومعبرا للتعاون والتنوع والتلاقح الثقافي والحضاري والمعرفي بين الساكنية الناشئة التي أعمرت الأراضي المحيطة بهذا البحر، وأسست لحضارات كبرى على سواحله من حضارات الفراعنة وبلاد مابين النهرين مرورا بالإغريق والفينيقيين والقرطاجيين والعرب والرومان والمسلمين،و رغم غزارة المؤلفات والبحوث العلمية إلا أن المتوسط لازال بحرا غامضا، لم يبح بكل أسراره ويحتاج الى جهود كبيرة من أجل توثيق ماهيته، فالسياسيين والجغرافيين والأكاديميين والفنانين يتساءلون إلى اليوم :ماهو المتوسط؟.

حاولت العديد من الدراسات في مختلف التخصصات أن ترصد ماهية المتوسط في كل مرحلة تاريخية لهذا البحر وبالرغم من غزارة المؤلفات والبحوث العلمية إلا أن المتوسط لازال بحرا غامضا،ولم يبح بكل أسراره ويحتاج الى جهود كبيرة من أجل توثيق ماهيته(NIGOUL,2010,P11) . فقد كان بحر الفلسفة والديمقراطية وعالم الحضارة الإغريقية لقرون عدة، كانت أثينا خلالها أهم عاصمة للبحر المتوسط( MORIN,1998-1999,P35)،ومكن هذا البحر الشعوب الفينيقية من بعث حضارة خالدة لم تستطع تلك الشعوب من تأسيسها في موطنها الأصلي في الصحاري منطلق انبعاثها وأرست لمدن خالدة، شاهدة على متوسط المراكز التجارية القديمة، ومجسدة الوحدة الاقتصادية للمتوسط(الجوهري،1984،ص5).

يعتبر الرومان أن المتوسط بحرهم، كما أشار إلى ذلك العالم الجغرافي اليوناني المعاصر لأوغسطين سترابون في عبارته(البحر لنا أو بحرنا marenostrom) (العجة،2010،ص32)،ولم يظهر استخدام البحر المتوسط بهذا الاسم إلا عندما استعمله لأول مرة سولينوس في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي (ريكمان،2005،ص14).

وبعد أن كانت المسيحية ديانة المتوسط لقرون وإلى غاية القرنين السابع والثامن لم يعد المتوسط بحرنا فقط بالنسبة للرومان؛ فإلى جانب المسيحية نمى الإسلام وانتشر بسرعة مذهلة وأصبح المتوسط بحيرة إسلامية حقيقية (العجة 2010،ص43)،فشكل المتوسط بحر الأديان مكان التقاء الشرق والغرب، أو بتعبير هنري بيرين في كتابه محمد وشارلمان،مكانا لصعود حضارتان مختلفتان ومتعاديتان(بشارة1993،ص24). بحر الحروب الدينية تحول فيما بعد ليصبح بحر الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف في ثلاث قارات،الى حين بدء مشروع التنقيات العرقية والدينية التي أنهت بحر الخلافة ( MORIN1998-1999,P34)في وقت كان فيه المتوسط أيضا بحر الحضور الإمبراطوري وعودة نمو وتسابق القوى الكبرى مابعد الوفاق الأوروبي( NIGOUL2010,P34).

ظل البحر المتوسط محور التحولات العالمية الى غاية فترة الحربين العالميتين، حيث تحول هذا البحر من فضاء يموج بالأساطيل الاستعمارية من شماله الى بحر يصدح بالحركات التحررية في جنوبه( LACOSTE2001,PP23-25).

يبرز المتوسط طيلة التاريخ كمسرح شاهدا على تواتر وتبادل أدوار الانتصار بين ضفتيه، حيث تجسدت وحدته على الدوام من مركزية مهيمنة إما شمالا أو جنوبا. فكان المتوسط شاهدا على مبارزة مستمرة بين فارسين الغلبة فيها متواترة(المخادمي 2009،ص12).

هذه المحددات التي ضبطت توجهات الفواعل المتوسطية طيلة قرون، وأفضت إلى مجموعة الخصائص التي ميزت تفاعلات الضفتين، ورسمت مسار العلاقات بطابعها الصراعي والتكاملي على حد سواء،أسست في الأخير لما أسماه إيف لاكوست بالظاهرة المتوسطية.وعنى بها بروز مجموعة جيوسياسية فريدة على الصعيد العالمي تتقاطع مع مجموعات أوروبا والأطلسي والعالم الاسلامي (لاكوست 2010، ص ص37-40).

ولأن هذا الفضاء الجيوسياسي الاستثنائي جدا كان في قلب الاحتكاك التاريخي بين الحضارات، فقد حمل تلك الرواسب إلى بيئة التفاعلات في ظل الحرب الباردة، بعد أن أصبحت المنطقة مفتاحا أيديولوجيا في ظهر الخط الأيديولوجي الصلب، الفاصل بين المعسكرين،ونقطة عبور نحو بحيرات الشرق الأوسط النفطية، ما فرض على الدول الأوروبية الإسراع في بلورة رؤى ومفاهيم ضرورية لتأطير العلاقات في المتوسط، بما يتواءم وطبيعة المرحلة؛ في ظل انفلات القيادة العالمية من القوى الأوروبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومن هنا بدأت تتبلور فكرة الأورومتوسطية في الأوساط السياسية والدبلوماسية الأوروبية،وراجت بعد ذلك كمفهوم مقبول في القواميس السياسية والدبلوماسية الأوروبية ومن لدن الأكاديميين من كلا الضفتين.

يعود مفهوم الأورومتوسطية إلى بداية السبعينيات إثر السياسة المتوسطية التي قدمتها المجموعة الأوروبية كإطار للعلاقات مع الدول الواقعة جنوب المتوسط،كانت هذه السياسة مرتبطة أساسا بالبناء الأوروبي وتطوره،بحيث هدفت إلى إيجاد نمط متوازن من العلاقات بالنسبة لكل أعضاء المجموعة مع دول الضفة الجنوبية(رقايقية 2014،ص ص34-35).

حاولت الدول الأوروبية فيما بعد تطوير تلك السياسة المتوسطية بتنقيحات وإضافات موسعة ،أدخلت على صيغتها الشاملة تحسينات جديدة بمناسبة كل سياسة كانت تطلقها في الفضاء المتوسطي، تماشيا وتطورات البناء الأوروبي الوحدوي. فالطرف الأوروبي دوما يختلق وسائل جديدة تضمن له السيطرة المتجددة على المقدرات والخيرات في ملاذاته الحيوية السابقة، على نفس النسق أو أكثر(بوعشة 2016،ص319).

غير أن نهاية الحرب الباردة حملت تطورات إقليمية وعالمية كانت انعكاساتها واضحة على المنطقة المتوسطية أكثر من بقية المناطق،وكانت الضفة الجنوبية للمتوسط معنية بالتعامل مع هذه التحولات، في ظل نهاية عهد توازن القوى والارتكان إلى سياسة عدم الانحياز، كما أن الدول الأوروبية هي الأخرى أضحت مطالبة بالتكيف بالسرعة القصوى مع مآلات مابعد الثنائية القطبية وانهيار العدو الشرقي الشيوعي. فمع بروز النظام الدولي الجديد، لم تعد السياسة متوسطية فقد صار هذا الفضاء

بتعبير جون ماري كروزاتي"النموذج ذاته للفضاء المتصدع، الذي تغلب فيه المتدخلون الخارجيين، والعلاقات الثنائية القائمة مع مناطق أخرى على حساب العلاقات الداخلية المتعددة الأطراف(بخوش 2006،ص62).

أصبح للنظام الدولي الجديد قضاياه ومعادلاته ومحاوره الخاصة التي تجاوزت بها الأوضاع والترتيبات السابقة، ومهدت أسسه الجديدة لقواعد سياسية واقتصادية وأمنية تضبط تفاعلات المجتمع الدولي من جديد،فما هو هذا النظام الدولي الجديد؟

**ماهية النظام الدولي:**

يثير تناول موضوع التنظيم الدولي جدالات كبرى على مستوى أبعاد متعددة،يستحيل على أي باحث في حقل العلاقات الدولية أن يجد إجماعا حول مفهوم النظام أو النسق الدولي،إذ تختلف تعريفات المحللين والمفكرين تباعا لاختلاف منظوراتهم وتوجهاتهم وتأثيرات الأيديولوجيات والحضارات التي ينتمون إليها على تلك المفاهيم التي يقدمونها.

يعرف رابوبورت اناتول النظام (إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام) (دورتي وبالتيسغراف1985، ص100) ويعرفه مورتن كابلان على أنه مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتغايرة في نفس الوقت عن بيئاته (دورتي وبالتسغراف1985، ص113)، ويعتبره ستانلي هوفمان نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية ( WALTEZ1973,P162). النظام الدولي إذا هو مجموعة من الدول التي تتفاعل مع بعضها داخل النسق الدولي أو مع بقية الفاعلين في ذات النسق. ويمكن تعريفه أيضا على أنه مجموعة من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها البعض، بصورة منتظمة ومتكررة(خليل 2009، ص26).

كما يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الدول، خاصة الكبرى منها، أو هو شبكة التفاعلات بين أقطار دول وأقاليم العالم المختلفة، بنظمه وأنساقه الفرعية تأثرا وتأثيرا(مجدان 2015،ص55).

ما يلاحظ على هذه التعريفات أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الكيانات الغير سياسية كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والإقليمية، الرسمية منها والغير رسمية، التي تؤثر بشكل أو بآخر على تفاعلات النظام الدولي،كما تستثني هذه التعريفات حركات التحرر التي تناضل من أجل استقلال أوطانها كفلسطين والصحراء الغربية.

نجد في المقابل مقاربات أخرى تركز على فواعل وعناصر أخرى في النظام الدولي، فتعرفه على أنه عبارة عن وحدات سياسية(دول ومنظمات)، مترابطة مع بعضها البعض،وكل وحدة منها لها حد أدنى

بالالتزام للبقاء والاستمرار(شبلي2016، ص23). فالتنظيم الدولي ينصرف بذلك إلى التركيب العضوي للجماعة الدولية ، منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل ، كما تشمل وضعه الراهن،بكل ما ينطوي عليه من ثغرات أو أوجه نقص(زكريا2006، ص28).

من الواضح أن فكرة النظام الدولي تبلورت في رحم التجربة الأوروبية للتنظيم منذ معاهدة وستفاليا، ونمت تلك الفكرة وتطورت من خلال مجموعة من التصورات والأفكار الأوروبية،على الرغم من أن هناك تصورات مماثلة في مناطق أخرى وحضارات أخرى إلا أن سياق التطور التاريخي الأوروبي الذي اقترن بتطور العقلانية وفكر الحداثة، أنضج في الأخير فكرة التنظيم الدولي كفكرة أوروبية،على هذا الأساس نجد الحضور الأوروبي في أول تجربة للنظام الدولي ممثلة في عصبة الأمم بهندسة أوروبية خالصة.حيث تم إعداد عهد العصبة من قبل لجنة بريطانية أمريكية "هيرست ميلر" وتم إقراره في مؤتمر فارساي 1919(حسن الصديق2007،ص8).

أحدثت الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية عميقة في بنية النظام الدولي وفواعله وأسسه التي ارتكز عليها في المرحلة السابقة، وحملت البيئة الدولية الجديدة قضايا وملفات غيرت من معادلات التحالف السابقة وأنماط التفاعل وفقا للخرائط والقوى الجديدة في بنية النظام الدولي. ترجمت هيأة الأمم المتحدة رؤية وفلسفة المنتصر،مثلما جسدت عصبة الأمم رؤية وفلسفة قوى التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الأولى(نافعة 1995، ص46).

فرضت بيئة الحرب العالمية الثانية ونتائجها حتمية تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل المركزي في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت القوى الكبرى السابقة وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا على دراية تامة بمعطيات البيئة الجديدة للساحة الدولية، وعلى هذا الأساس كانا إجباريا على تلك القوى استدعاء الدور الأمريكي كفاعل مركزي في السياسة الدولية ،والبدء في هندسة النظام الدولي البديل لعصبة الأمم. ومن هنا نجد أن كل المؤتمرات واللقاءات الأولية التي أجرتها القوى الأوروبية لإيجاد مخارج للحرب العالمية ووضع خارطة طريق التنظيم الدولي السياسي والأمني والاقتصادي للعالم كان بحضور الولايات المتحدة الأمريكية، ما مكن الأخيرة من فرض فلسفتها ورؤيتها على التنظيم الدولي الجديد ممثلا في هيأة الأمم المتحدة .

وأصبحت الدول الأوروبية لأول مرة منذ قرون خارج مركزية القرار الدولي، وطيلة فترة الحرب الباردة لم تكن القوى الأوروبية الباحثة عن إعادة اعمار ما بعد دمار هتلر إلا مجرد تخوم وأطراف تابعة للقيادة الأمريكية في صراعها مع المعسكر الشرقي، ولم تبرز رؤية القوى الأوروبية التي كانت

منهمكة بانجاز التكامل الوحدوي الأوروبي، لذلك لم تظهر خصوصية المشروع الأوروبي وتبلور فكرة القطب الأوروبي العالمي إلى غاية إعلان النظام الدولي الجديد.

**النظام الدولي الجديد:** أدت نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع دولي جديد، يتسم بتفرد القوة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وعقب نهاية حرب الخليج الثانية وترسيم وضع جديد في منطقة الشرق الأوسط بهندسة أمريكية شاع استخدام مصطلح جديد في العلاقات الدولية، طرحه الأمريكيون لوصف حالة التفرد الأمريكي بقيادة ما أسموه النظام الدولي الجديد.

مع نهاية الحرب الباردة كانت النداءات تتوالى من أجل نظام عالمي جديد، وهي النداءات التي لم تغب عن شعوب العالم الثالث في إطار مراجعتها للتقارب الحديث في العلاقات بين الشمال والجنوب،ومع الاهتمامات الجديدة للدول الغربية بالجنوب نادت نخب العالم الثالث بقيام نظام عالمي يضمن لشعوب العالم الثالث العدل والمساواة في المجتمع العالمي، بعيدا عن علاقات الاستعمار الجديد (تشومسكي2007، ص ص9-10) إلا أن النظام الدولي الجديد لم يضف شيئا إلى المؤسسات التقليدية التي تأسست في سان فرانسيسكو العام 1945(زاقود2014 ،ص19) ، وحملت نهاية حرب الخليج الثانية وضعا جديدا لدول التحالف،وبعد أن تمكنت من اختبار وتجريب أسس النظام العالمي القادم، وإفراغ فلسفته القادمة توجهت الدول المنتصرة نحو مؤتمر يالطا ثان لإعلان ميلاد النظام الدولي الجدي (تشومسكي2007، ص ص16-17).

فالنظام الدولي الجديد هو المصطلح الذي شاع استخدامه بعد حرب الخليج الثانية،للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول، وفقا لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن(شبلي 2016،ص ص23-24).

فإذا كان نظام العصبة احتاج إلى أمريكا كملاحظ ومؤيد للجهود الأوروبية، وتم استدعاء الدور الأمريكي كفاعل رئيسي لإعلان نظام يالطا، فإن النظام الدولي الجديد لم يحتاج سوى لجر كل دول العالم للقبول بالريادة الأمريكية لقيادة العالم؛ وترجمة ذلك بالإقرار والإذعان لخططها الرامية للوصول إلى كل مصالحها العالمية. بداية من توظيف الجهود الدولية لتحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وجعل المسؤولية العالمية لأمريكا بطاقة بيضاء تفرض عدم اعتراض أي من دول العالم على مصالح أمريكا واستراتيجياتها وأهدافها الرامية إلى جعل القرن الواحد والعشرين قرنا أمريكيا بامتياز(السويدي2014،ص101).

تزامن إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب عن النظام الدولي الجديد مع جملة من التحولات الإقليمية والدولية التي كانت لها آثار وانعكاسات مباشرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، واستفز التفرد الأمريكي بالنظام الدولي الأصدقاء والحلفاء قبل الأعداء وبقية شعوب العالم، لهذا اتجهت جميع الدول والتكتلات إلى التكيف بالسرعة القصوى مع هذه التحولات.

**المحور الثاني: أثر التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على العلاقات الأورومتوسطية**

أدت نهاية الحرب الباردة وبروز العولمة إلى ظهور ثلاث تحولات كبرى:

1-تحول القوة من دول في الغرب إلى دول في الشرق

2-التحول من نظام عالمي قائم على الدول إلى نظام عالمي يهتم بأمون الفرد كالأمن الصحي،الأمن الغذائي... والاهتمام بالتغيرات المناخية والبيئة...

3-التحول من نظام القوة الوطنية إلى نظام أبرز سماته التكتلات والاندماج الإقليمي(ليونارد 2011،ص153)

إلا أن تأثير هذه التحولات حمل فوارق جوهرية كبيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ما بين دول ضفته الشمالية ودول ضفته الجنوبية

**أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على أوروبا:**

حملت البيئة الدولية الجديدة لأوروبا جملة من التساؤلات حول مستقبل أوروبا ومستقبل العالم بعد نهاية الحرب الباردة، في ظل المتغيرات التي كانت لها انعكاساتها الواضحة على مسار البناء الأوروبي، وطرحت جملة من التحديات والرهانات بخصوص الاستراتيجيات المستقبلية لأوروبا في العالم الجديد،وكانت أبرز تلك المتغيرات تتعلق بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي وموقف أوروبا من ذلك، بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وعلى المستوى الإقليمي كانت متغيرات عملية السلام في الشرق الأوسط وتأسيس اتحاد المغرب العربي بالموازاة مع ظهور القلعة الإقليمية الأوروبية بعد معاهدة ماستريخت ومبادئ الجماعة في كوبنهاغن،وبالتالي التساؤل كان: أين موقع أوربا من هذا العالم الجديد،وما العالم الذي تريده أوروبا، وما دورها في هذا العالم الجديد؟

أصبح الوقت مناسبا بالنسبة لأوروبا لأن تجيب عن كل هذه الاهتمامات بصوت مسموع وتحرك آلياتها المتوسطية المختلفة من أجل التحرك العالمي بعد مخاض طويل، بدأ مضطربا لكنه في ظل هذه التحولات تجلى أكثر انتظام ، وأقرب الى استقرار الرؤية(اعمر2014، ص244).

**أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على دول العالم الثالث:**

أثرت التحولات التي شهدتها الساحة الدولية على الهيأة الأممية ودورها ومكانة الدول العالمثالثية والأنظمة الإقليمية وعلاقتها بالهيأة العالمية فقد تغيرت الكثير من المعادلات التي كانت تضبط العلاقات بين القوى الكبرى والدول العالمثالثية فنهاية الحرب الباردة كانت تعني تحول صراع شرق غرب إلى شمال جنوب،وانتصار المعسكر الرأسمالي وتمدد أفكار ومبادئ الرأسمالية عبر كل منظمات التنظيم الدولي.

داخل النظام العالمي الجديد؛ لم تعد كل القضايا متاحة للمناقشات العامة والعرض على جميع القوى، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن الدولي، فقد استبعدت الكثير من القضايا والملفات التي تهم القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وبذلك ظهرت المجالات المغلقة داخل الهيأة الأممية، وظهر تقسيم مناطق النفوذ التابعة للقوى الكبرى ، وانحصرت السياسات الكونية للهيأة في مجالات محدودة مع كل اتساع للمناطق الخاصة ومجالات النفوذ المحصورة والمغلقة بالنسبة للقوى الكبرى، وتقلص بذلك دور وحضور القوى العالمثالثية في مشهد السياسة الدولية، وتراجع دورها وغاب تأثيرها في إقرار أي من البنود الجديدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين الجديد لم يكن يعني إقامة أسس جديدة ومبادئ عمل جديدة ولا قواعد تسيير جديدة. كما لم يكن يعني استبدال أي من المؤسسات التقليدية بمؤسسات جديدة، لكن الجديد حسب تصور الأمريكيين المنفردين بدفة النظام الدولي هو الصياغات القيمية الجديدة التي صاغوها لتكون رسالة للعالم، وهو ما يدعونا إلى تتبع التغيرات والفهوم التالية لما بعد إعلان النظام الدولي الجديد إذ نلحظ:

المؤسسات لم تتغير ولم يضاف إليها جديد لكن عملها تغير فقد همشت هيأة الأمم المتحدة ولمتعد لها مكانة ولا مصداقية، وقراراتها لم تعد سوى مجرد إعلانات نوايا وخطب وتقارير وكل السياسات الحاسمة التي تمس السلم والأمن الدوليين أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ويبقى قرار الحرب على العراق خير مثال على ذلك. تحول مجلس الأمن إلى أداة عسكرية قمعية في يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد كل المناوئين لسياساتها.

- انتقلنا من عدم التدخل في شؤون الدول إلى حق التدخل الإنساني

- ومن حق الشعوب إلى حقوق الإنسان والأفراد

- ومن التقسيمات المناطقية الإقليمية إلى التقسيمات الثقافية والحضارية في ظل رواج أطروحات نهاية التاريخ وصدام الحضارات.

- انحصار السيادة إذ أصبح التعريف الجديد للسيادة التي تمارسها الدولة على مجالها الجغرافي لا ينصرف إلى ماهو اعتراض على المصالح الأمريكية (زاقود2014، ص23).

- القصور الوطني ومحدودية التنمية الأحادية والبناء الاقتصادي المنفرد؛ بالموازاة مع تجاوز الشعور الوطني وتنامي الحس الإنساني والارتباط أكثر بالقضايا الدولية ، ومن ثمة بروز ميل كبير لدى مختلف الدول إلى التكامل الجهوي والإقليمي. في المقابل كان هناك ظهور لفاعلين جدد في الاقتصاد العالمي في إطار ما يسمى بالأسواق البازغة الهادفة إلى لعب دور في تنشيط الاعتماد المتبادل عالميا(المجدوب 2001،ص ص28-29).

وبين بحث دول الضفة الجنوبية عن صيغة للمشاركة في هذا النظام الجديد والتكيف مع تحولاته وسعي الدول الأوربية إلى استغلال هذه التحولات والتوجه بقوة نحو بناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب، تبلور إطار جديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط من خلال مسار الشراكة الجديد

**أهمية الشراكة الأورومتوسطية كإطار جديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط**

تعد الشراكة الأورومتوسطية إحدى الحلقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والحضارية المهمة بالنسبة لأوروبا،فمن ناحية فهي تمثل امتداد تاريخي لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي مافتئت تتبعها الدول الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية التي تعتبرها حديقتها الخلفية،ومن ناحية ثانية فهذا الإطار الجديد للعلاقات الأورومتوسطية يعبر عن نضج الرؤية الأوروبية، وعمق الإدراك الأوروبي لتطورات البيئة الإقليمية في المتوسط؛ بمثل ما تعبر عن أوجه المحدودية في الاستقلالية وتعداد جوانب الإخفاق والفشل في تبني استراتيجيات بناءة في الضفة الجنوبية لتفكيك منظومتا التخلف والتبعية.

شكلت تحولات ما بعد الحرب الباردة صدمة كبرى بالنسبة للدول العربية التي لم تستطع استيعاب متغيراتها المتلاحقة والمتسارعة، وكان تكيفها سلبيا ومشوها ، أعاق تحولاتها الداخلية والبينية وشكل عاهات بالنسبة إلى معظم الرهانات العربية حتى المصيرية منها.حتى وان كانت تلك التحولات هزت لأول مرة نظريات الحكم الشمولي، وفرضت على الدول العربية فتح سياداتها على الخارج من خلال برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول إلى النظام الرأسمالي بما تقتضيه قواعد

منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، كما فرضت عليها أيضا فتح حوارات خارجية؛ اقتصادية مع المؤسسات الدولية المالية والنقدية، وحوارات أمنية مع الحلف الأطلسي وترتيبات الأمن والسلام في ظل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي،وكذا حوارات ثقافية ودينية وحضارية في سياق حوارات الحضارات والأديان لمواجهة أطروحات صدام الحضارات وأطروحة التهديد الإسلامي.وفي المجال السياسي لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى فتح حوارات سياسية لتلقين الدول العربية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،فقد كان مشروع الشرق الأوسط الذي طرحته إسرائيل في البداية يمثل نموذجا للإصلاحات المطلوبة من قبل الإدارة الأمريكية.

أضحت الدول العربية في ظل هذه البيئة بؤرة للاستقطاب الدولي، في ظل غياب أي مشروع سياسي عقلاني، وغياب التصورات الفردية والجماعية للمشاريع التنموية، وضعف مرتكزات التوجهات المستقبلية (مجدان2015،ص81).

افتقرت الدول العربية المشاركة في إطار هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى رؤى واستراتيجيات واضحة، فلم تبن مشاركتها على أساس منطلقات محددة وأهداف وغايات كبرى،فالانحصار الجيوسياسي والانكشاف الامني بعد حرب الخليج الثانية، وكذا الواقع السياسي والاقتصادي الهش للدول العربية؛ كل ذلك فرض نفسه في الأخير على تلك الدول لتقبل بهذه الشراكة.

غير أن الأهمية الكبرى التي تتوخاها أوروبا من هذه الشراكة ذات أبعاد عميقة أكبر من مجرد تكوين حلقات من الشركاء والجيران، وتبني دوائر الصداقة ضمن بيت الشراكة المطروحة،فهذا البيت يمكن للأوروبيين استكمال مشروع القلعة الوحدوية الأوروبية كما يمكنهم من تحقيق الانتشار العالمي للمشروع الأوروبي على طريق إعداد قرن أوروبا القادم الذي سيتوج عالمية الأخيرة، وتربعها على قيادة العالم وتحقيق الانتصار للحضارة الغربية ذات المركز الأوروبي.

تعد الشراكة الأورومتوسطية على الطريقة الأوروبية صناعة أوروبية استثنائية امتدادا للسياسات الأوروبية السابقة. فدوما هذه السياسات تقتصر على فهم الأوروبيين ونهجهم الفلسفي في التعامل مع الشعوب الأقل قوة وتقدما منهم للإبقاء على ضرورات العلاقات التاريخية وآلاف الصلات التي تربط تاريخ أوروبا بتاريخ باقي شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط(بشارة1993، ص41)، واستمرار طابع التبعية بنهج مغاير لتصورات المراحل السابقة، وهي تندرج ضمن السياقات الفلسفية الكبرى لتطور الشخصية الأوروبية، ومن ثمة فهي نظرية اقتصادية جديدة تمثل مخرجا لأوروبا من وضعيتها التي آلت إليها في ظل الهيمنة الأمريكية ومشروع تجديد الهيمنة مابعد الحرب الباردة،لذلك تعد الشراكة استراتيجية كبرى للتكيف مع متغيرات البيئة الدولية الجديدة ما بعد نهاية الحرب

الباردة بمحدداتها الاقتصادية،السياسية،الأمنية،والحضارية القيمية،عبر شبكات واسعة من الجيران بمفاهيم وأوربة خالصة(Schneider2010,PP127-132).

وضعت معاهدتا ماستريخت وكوبنهاغن أسس البناء الأوروبي من كل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والقيمية، وبالتالي أرست مرتكزات المشروع الأوروبي داخليا، وكانت في نفس الوقت تحتاج الى أسس خارجية ترتكز عليها عالمية المشروع الأوروبي، وحتى لا يتعرض ثانية البناء الأوروبي الى تمزق جديد؛ ففكرة الشراكة الأورومتوسطية إسمنت الوصل بين المشروع الأوروبي داخليا وعالمية هذا المشروع خارجيا، بما يجعل من المرتكزات الخارجية أولى خطوط الصد التي تمتص الخلافات الأوروبية الداخلية، ويتم الإلقاء بكل التناقضات الداخلية الى هذه الدائرة الخارجية حتى يتحمل أعضاء الشراكة في الجوار الأوروبي جزء من مشاكل ومتاعب أوروبا، ويساهموا بقدراتهم كل حسب امتيازاته في مد المشروع الأوروبي بالمقومات التي يتطلبها استمرار هذا الصرح لصالح أوروبا بالدرجة الأولى، قبل الحديث عن بناء المتوسط.

تنطلق أوروبا من اعتقاد مفاده أن الشراكة الأورومتوسطية توفر مداخل أولية لمسلمات بناء القطب العالمي بالنسبة لأوروبا، فمن الناحية الاقتصادية توفر الشراكة للطرف الأوروبي السيطرة على سوق كبرى يمكن أن تتوسع إلى أكثر من مليار مستهلك،كما يمكنها أن تسيطر على موارد مالية هائلة للاستثمار ورواج للعملة الأوروبية في نصف الكرة الأرضية،ومن الناحية السياسية يمكن للشراكة أن تحول أوروبا إلى مركز لأكبر منتدى سياسي عالمي بعد المنتدى الأممي، فالاتحاد المتوسطي يضم 45 دولة، وثلاث منظمات إقليمية كبرى على الأقل، كالجامعة العربية،الاتحاد الأوروبي، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر الإسلامي، والوحيد بعد هيأة الأمم الذي يجمع العرب وإسرائيل .

حوار الثقافات هو حوار حضاري من منظور غربي يضمن للأوروبيين إعادة بعث الكتلة العربية الإسلامية مجردة من نوازعها القومية والعرقية والدينية، لصالح حوار يفتقد لسمات خصوصيات الذات لدى الآخر، وبدلا من ذلك يؤسس لمنظور عالمي ذو مركزية أوروبية

وهكذا تستطيع أوروبا أن تسمع صوتها للعالم؛ عن قطب عالمي له مقوماته الاقتصادية والسياسية والقيمية في هندسة ما بعد الانتصار الأمريكي الليبرالي عالميا(Laïdi 2007,PP3-8)

**المحور الثالث: آفاق العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات العالمية الراهنة**

تشهد الساحة العالمية حالة من الفوضى والاحتقانات على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والحضارية، ويسود وضع اللايقين منظومات التنظيمات العالمية والإقليمية؛ بعد فترة قصيرة مر بها النظام الدولي الجديد بين أحادية مهيمنة، مفرطة في استخدام القوة، وحالة توازن هش، من قبل فواعل مسايرة لنمط الحروب الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية لمواجهة محوري ما أسمته الإرهاب والطغيان.

ومن هذا المنطلق شهدت العلاقات الدولية تطورات أمنية وسياسية واقتصادية وحتى حضارية غير مسبوقة دللت على معالم اللحظة الأحادية الأمريكية الساعية إلى إنجاز حلم القرن الأمريكي بأي ثمن ، ما أدى إلى :

- بروز خرائط الصراعات على الموارد والطاقات، إذ أخذت هذه الموارد أبعاد عسكرية لتحقيق الأمن الطاقوي خصوصا في ظل عودة القوى الكبرى إلى الصراع على النفط والغاز والمياه. حتى أصبح الكل ينتظر متى تتصادم هذه القوى(كلير2011،ص333).

- الاندفاع الأمريكي في استراتيجياته نحو المناطق الساخنة خصوصا بؤر التوتر النفطية، مناطق التوترات الأمنية وانتشار الإرهاب، الصراعات الطائفية واحتمالية تورط الحلف الأطلسي في مزيد من الصراعات مع تصاعد وتيرة الصراعات والتحولات الطاقوية،وإصرار أمريكا على توسيع انتشار الحلف إلى حدود الصين وروسيا، واحتمال تورط الحلف في صدامات مع هاتين القوتين، في وقت تعرب فيه أوروبا عن عدم قدرتها على تحمل مزيد من التورط الأمريكي، والخسائر الحربية التي عادة ما يصاحبها تراجع مكانة وصورة القوة الدولية القائدة والمديرة للنظام الدولي.

- الحرب على الإرهاب فتح مآزق أمنية وأدى إلى تفريخ العنف أكثر من قضائه على مصادر التهديدات؛ بل بالأساس أن الحروب الوقائية شكلت حلقة مباشرة لولادة أجيال جديدة من أشباه تنظيم القاعدة، والحركات الإجرامية المترابطة وظيفيا،وتزايد تهديدات نشاطاتها العابرة للحدود.

- طبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود، وضرورات العمل الجماعي الفوقي لا تتعلق فقط بالتهديدات اللاتماثلية،فهناك إرهاب من نوع آخر يهدد التوازن الايكولوجي والوسط الحيوي للبشرية نتيجة التغيرات المناخية، استنزاف الموارد والطاقات الغير متجددة، وتعاظم أخطار الوندال البيئي وإرهاب التلوث.

- تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاولة بلورة أطروحة صدام الحضارات على أرض الواقع وتصوير العالم الإسلامي بكل مكوناته كتهديد للعالم الغربي بمشروعه الحضاري العالمي وقيمه الإنسانية الديمقراطية والتحررية، فالعالم الإسلامي حسب تلك الأطروحات هو الوحيد الذي يرفض الانصياع للانتصار الغربي والاعتراف بانتصار قيمه وتفوق معتقداته، والاستسلام لنموذجه الحضاري النهائي للإنسانية.

- تراجع الهيمنة الأمريكية، وسيادة حالة من الفوضى والاضطراب الشديد على المسرح الدولي في أبرز مناطق نفوذ العالمية، بشكل قوى من اهتزازات هيكل النظام الدولي، ويدفع باتجاه إعادة مراجعة جيوسياسية لخرائط القوة والنفوذ، وأنماط التفاعلات الدولية والإقليمية(شبلي2016،ص ص89-90).

- أزمات اقتصادية ومالية وطاقوية متتالية ومترابطة تعبر عن عمق الأزمة العالمية التي تهز المنظومة الاقتصادية الليبرالية الغربية، وتحتم عليها الاستمرار في نقل تلك التأزمات إلى تخوم وأطراف المركز الليبرالي. وهو ما يمكن إسقاطه جزئيا على انتفاضات الربيع العربي بعد الأزمة المالية في أوروبا وأمريكا سنتين قبل تلك الانتفاضات(أمين2011،ص ص79-89).

- تحول القوة في العلاقات الدولية، فهناك دلائل قوية على بروز قوى صاعدة بشكل سريع ولافت كفواعل لها من المقومات ما يسمح لها من أن توازن القوة الأمريكية المتداعية.

- خلفت القيادة الأمريكية للعالم عالما متهالكا، فقدت فيه المؤسسات الدولية شرعيتها وهيبتها ونكلت بالأعراف الدولية والقواعد القانونية وحولت الأمم المتحدة إلى صالة عرض صوتية.

- أفرغت الاتفاقيات الدولية من محتواها وأفقدت الالتزامات معناها.

- فككت التضامن الدولي والمسؤولية الجماعية في تقاسم أعباء التهديدات الكونية وإنجاز رهانات الألفية وتحديات هذا القرن .

كما خلقت هذه القيادة أيضا حالة من عدم الرضا لدى الدول القوية الصاعدة الغير قانعة كما يسميها أورجانسكي(ORGANSKY) تعمل باستمرار على زحزحة الفاعل المهيمن عن مكانته(دندن2015، ص51).

يستدعي التطور الذي عرفه المجتمع الدولي والقضايا الكثيفة التي أثارتها البيئة الدولية والإقليمية الجديدة مراجعة تامة وكاملة لأسس وهيكل التنظيم الدولي وإعادة النظر في منطلقاته

وأسسه الفلسفية ومقاصده وغاياته، من أجل مواكبة هذا التطور والاستعداد للمستقبل بأسس ومقاصد وغايات أقرب لهذا الواقع المتحول؛ والذي لم يعد يحتمل ضبطه بقواعد وأسس وأفكار التنظيم القديم، إذ أضحت التفاعلات الجديدة بأنماط مغايرة، والسلوكات الدولية والإقليمية أخذت مناهج متبدلة أيضا عما سبق.

أصبح واضحا في ظل هذه التحولات استحالة استمرار المؤسسات الدولية التقليدية التي تعود إلى العصر الأمريكي، وإذا ما أريد لها أن لا تندثر فلابد من انفتاح وإعادة هيكلة لهيأة الأمم المتحدة وصندوق النقد ومجلس الأمن ،مجموعة الثماني والحلف الأطلسي(ليونارد 2011، ص155).فالعالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، وهذا يفرض إعادة بناء النظام الدولي الحالي وفق تصميمات جديدة تستوعب حقيقة هذه التغيرات العالمية، كما تستوعب رؤى القوى الصاعدة من أجل عالم منفتح ومتعدد الأقطاب، ويستلزم ذلك :

إعادة النظر في ميثاق الهيأة الأممية،و مؤسسات النظام الدولي بدءا من مجلس الأمن والجمعية العامة .

إعادة النظر في القواعد والأسس الخاصة بالتصويت والمناقشة، واتخاذ القرارات ،وتنفيذها ، وإعادة النظر في تكوين وتمويل وقيادة الآليات التنفيذية للقرارات المتخذة.

**العلاقات الأورومتوسطية وإعادة بناء النظام الدولي**

حددت الشراكة باعتبارها إطار جديد للعلاقات الأورومتوسطية للتكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة؛ ثلاث أبعاد رئيسية تشمل الأمن والتحول السياسي الديمقراطي، المجال الاقتصادي والمالي ، والمجال الثقافي والاجتماعي، وفي صلب عمل الدوائر المتوسطية نجد تجنيدا اتجاه قضيا البيئة والتغيرات المناخية، الانتشار النووي والحد من التسلح، محاربة الإرهاب والتطرف، محاربة العنصرية وكراهية الأجانب،الجريمة العابرة للحدود بكل أشكالها، هذا إلى جانب التعاون الثنائي والجماعي المتعدد الأطراف لتحقيق التنمية والاستقرار، وترقية الحريات، وتحسين الأوضاع الاجتماعية في الضفة الجنوبية، في إطار التضامن الأورومتوسطي، والدعم المقدم من قبل الأطراف الأوروبية ،لذلك فان هذا الفضاء المتوسطي يعد من أكثر الفضاءات التي تحاول التكيف مع هذه التحولات الكبرى وتقر بحتمية ذلك،ففي الأول والأخير هو أكثر الفضاءات التي تأثرت بتلك التحولات ومن الطبيعي أن يكون من أكثر الفضاءات مواكبة للتكيف معها،وبما أن هذا الفضاء كان أكثر الساحات الدولية التي جرى على مسرحها معظم التحولات العالمية .

تبنت الشبكة الأورومتوسطية للشراكة هذه القضايا لمعالجتها ولتحقيق جملة من الغايات والمقاصد، فطورت نمطا من السياسات والآليات والأدوات التي تمزج دور الفواعل الغير رسمية كالمجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات العبر قومية إلى جانب الدول؛ وفق مهام ومسؤوليات متجانسة ومتكاملة، تجمع أوجه من نظام العالم الدولي السابق وأنماط من سياسات العالم المستقبلي المبني ليس على تعدد الأقطاب فقط ولكن تعدد الفواعل أيضا.

**أوروبا وإعادة بناء النظام الدولي:** يقود الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته المختلفة المتطورة من مرحلة إلى أخرى؛ عملية عميقة وذات أبعاد ومدلولات واسعة لإعادة تغيير خارطة العالم، بواسطة التغيير الهادئ وليس القصري. فمصير أوروبا القاري مثلما هو في أطروحة آلين دي بنوا،على أساس التاريخ المشترك الذي يفرق العرق الهندوأوروبي وتكونه الجيوبوليتيكي القاري عن الغرب التاريخي المبني على المعايير المادية للوجود المجسدة للحضارة النفعية البرجوازية، العقلانية ومن ثمة يغدوا المستقبل المنشود هو أوروبا الموحدة ذات المائة راية(دوغين2004،ص180) فالمشروع الأوروبي لا يتبنى الفوضى والقوة لإعادة رسم الخرائط، ولا يفرض معاييره ونموذج بالقوة أيضا ، صحيح أن أوروبا تفرض شروطها ومعاييرها للتغيير ،لكن تلك المعايير نفسها مغرية وذات جاذبية من قبل المجتمعات المجاورة. فالمؤرخون يشيرون في قراءتهم لخارطة العالم إلى امتداد كتلة مترامية من القطب الشمالي إلى مضيق جبل طارق ومن شرق المتوسط إلى ايرلندا تضم نصف مليار نسمة متطورة على كل الأصعدة وتنعم بالسلم والاستقرار وترغب في تصدير معاييرها التي بدأت تتبناها إلى جوارها كتل أخرى بمقومات هائلة وبحجم بشري يفوق المليار نسمة، تتطلع إلى المساعدات الأوروبية ودعمها وترغب في تبني نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (ليونارد2011،ص11).

**أوروبا من سياسات الجوار إلى أمننة جوار الجوار:** إن عملية الإندماج عبر القطاعات وتوحيد السياسات المختلفة وتنسيق الرؤى المتناقضة داخل البيت الأوروبي، كانت تسير جنبا إلى جنب مع عملية تعزيز المصالح الوطنية لوحدات الاتحاد الأوروبي.السيادة التقليدية وضعت في موضع الشك فاسحة المجال لثورة صامتة في منظومة الدول الأوروبية(فيشر2009،ص128)، ففي كل مرة كانت تحاول فيها الاستقلال بقراراتها والخروج عن طاعة أمريكا؛ تجد أوروبا نفسها في مواجهة أوروبا أخرى(اللاوندي2005،ص181).

كان الكثيرون يدركون أن أوروبا الحرة الموحدة لم تأت بعد، والبعض كان يشكك في أن تكون كذلك، والآخرين كانوا يطرحون سيناريوهات الإنزلاق والتفكك والأمميات الأوروبية مجددا. وقلة من

الأوروبيين الذين راهنوا على الوحدة الأوروبية كانوا ينادون بإجابات مسموعة" بالمزيد من أوروبا"،إلى الأمام أوروبا، لكن من دون الإفصاح عن السؤال ماهو ؟( hetenne1994 ,p16).

وجدت أوروبا نفسها في نهاية المطاف وهي تحاول بمختلف سياساتها لحماية القلعة الأوروبية أنها تنتقل من محيطها الجواري المباشر وتنتشر بمعاييرها وسياساتها عبر جوار الجوار كل حلقة إقليمية مرتبطة بأوروبا وبمفهوم الأمننة التي تطبقها أوروبا، تجعل تلك الحلقة حلقة ربط بجوار جديد لأوروبا، يلزم الأخيرة بسياسات جديد لتأمين جوار الجوار، والانتقال بالأمننة من الجوار إلى جوار الجوار. وتحول مشروع الجاذبية والإغراء الى مشروع إغراق في تبعية جديدة ذات أوجه متعددة اعتمادا على قوة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان(emersone2011).

وبدأت من هنا مسيرة القطب الأوروبي العالمي ذو السوق الواحدة،والأموال الواحدة،بصوت مسموع داخل أصوار الجيران،وضمن السوق العالمية المفتوحة(moss2009,pp9-11) وبذلك فهي مرشحة لأن تخرج من محيط القلعة الأوروبية، ضمن حلقات متتابعة لتتحول إلى لاعب عالمي يقوم بأدوار متعددة على كافة المناحي، الانتشار عبر الأمننة الإقليمية، والخروج من حلقة إلى حلقة أخرى، من بناء الجوار إلى جوار الجوار لتتحول القلعة الأوروبية من قلعة إقليمية إلى بناء عالمي متكامل انطلاقا من المتوسط.

**مقومات العالمية الأورومتوسطية:**

تشكل مخرجات العلاقات الأورومتوسطية والعلاجات التي يتم تقديمها لرأب الصدع بين ضفتي المتوسط ومواجهة التحديات والرهانات في المنطقة؛ تشكل قاعدة متينة لإعادة بناء أسس النظام الدولي، بما يتوافق والشرعية الدولية ،العدالة وإقرار المساواة بين الشعوب، كما تشكل العلاجات المتوسطية لمختلف التهديدات الأرضية الصلبة لمشروع دولي عادل يحفظ للإنسانية سلامتها وأمنها ويوحد الشعوب العالمية مجددا في وجه التهديدات الكونية العابرة، ويقدم نموذجا لعولمة إنسانية خلاقة ومبدعة .

العولمة المتوسطية طريقة لعقلنة وأنسنة وأخلقة العولمة المتوحشة، والتكامل المتوسطي منطلق لتحقيق التكامل الدولي، وحوار الثقافات الأورومتوسطي السبيل الأمثل لحوار حضاري مقنع مثمر وفهم ايجابي لإسهامات الشعوب.

الميثاق المتوسطي للحريات، والعقد المتوسطي الأخلاقي بذرة أساسية لإعادة مسار الإنسانية إلى جادة الصواب، وتجفيف منابع التعصب والعداء والكراهية للأخر، ومحاربة التصنيفات النمطية للثقافات.

التضامن الأورومتوسطي من أجل تحقيق التنمية للجميع، وحق الجميع في الحياة يمكن أن يكون منهاجا إنسانيا خلاقا لتضامن شعوب العالم ومساعدة بعضها البعض.

النادي السياسي الأورومتوسطي هو منبر الحريات وتكافؤ الأصوات، وطريق المساواة لتكافؤ الأفعال والسياسات، ونموذج فعال لبناء سياسي دولي يمنح الحق والعدالة للجميع، ويلزم الجميع في إطار تكافؤ الفرص وتحمل الأعباء المشتركة، كما أنه نموذج لتعايش ديناصورات النظام القديم وأصوات الفواعل الصاعدة والتنظيمات الجدية، حيث تمتزج السياسات القومية برؤى المجتمع المدني وفواعل الحركات الاجتماعية دون أن يكون هناك جدار فاصل بين عالم الدول وعالم المجتمعات المدنية.

**تأثيرات موازية :ثورات الربيع العربي في ميزان العلاقات الأورومتوسطية**

من الجانب العربي وبعد نصف قرن من الجمود والاستقرار الهش اندلعت انتفاضات الربيع العربي الليبرالي مابعد الثورات اللينينية(ولد أباه2011،ص55)،لكن سرعان ما تحولت المراحل الانتقالية في هذه البلدان إلى وهن داخلي وانكشاف خارجي، سمح بانسياب كبير للأدوار الإقليمية والدولية وتمددها على حساب الجانب العربي،ورسمت مخلفات هذه الأزمات المتواصلة، أطروحة التهديد القادم من الجنوب في أسمى صوره، مع موجات اللاجئين والمهاجرين اللذين وصلوا إلى أوروبا ،أو الذين حول غرقهم البحر المتوسط إلى بحر الموت.

حركت هذه الفوضى المفتوحة ديناميكية الارتباطات الوظيفية بين الهجرة بنوعيها ؛وحركات التهريب والجريمة المنظمة وانتظمت في شبكات إرهابية ، قدمت أكثر من مبرر ومصوغة للجانب الأوروبي لفرض معيارية جديدة، ومراجعة بعض سياساته الأمنية والخارجية اتجاه الضفة الجنوبية،خصوصا بعد تعرض باريس لهجمات إرهابية أعادت ربط الأصول الدينية للمهاجرين بالتوجهات الأصولية والجهادية.

في هذا السياق؛ فرضت مجموعة من المتغيرات والعوامل نفسها على علاقات الضفتين أو العالمين الأوروبي والعربي بعد الربيع العربي، ووجهت اهتمامات الباحثين والمفكرين من جديد للتركيز على مستقبل العلاقات بين الضفتين وأبرز تلك المتغيرات تتمحور حول:

التحولات السياسية في المنطقة العربية وانهيار الأنظمة الشمولية وعدم قدرة النخب الجديدة على انجاز مراحل الانتقال المدني السلس.

بروز التيارات الإسلامية من جديد وبقوة بعد عودتها إلى الساحة السياسية في أغلب الدول العربية وعودة التخوفات الأوروبية من سيطرة هذه التيارات على الحكم، وانتهاجها سياسات مضرة بمصالح أوروبا ومخالفة لقيمها الثقافية والاجتماعية

موجات الهجرة المبحرة نحو الشواطئ الأوروبية، خصوصا أزمة اللاجئين السوريين والمهاجرين من السواحل الليبية، والتي أضافت أعباء أخرى للالتزامات الأوروبية، وتهديدات جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية السابقة اتجاه موجات الهجرة في ظل تحول المتوسط إلى بحر ميت ومقبرة للمهاجرين، إضافة إلى تحديات متعلقة بالالتزامات الانسانية.

إن أجندات السياسات المتوسطية المشتركة تضم في الأساس أهم القضايا التي تؤرق العالم وتشكل عصب اهتمام المجتمع الدولي، فهي تشتغل على مواجهة أبرز التهديدات العالمية؛ من أجل هذا تبرز المنطقة الأورومتوسطية كمشروع عالمي قادر على المساهمة في إعادة بناء النظام الدولي إذا ما استطاعت فواعل المنطقة من كلا الضفتين تجاوز التحديات التي يواجهونها وفي مقدمتها:

- تحدي التكامل المتوسطي وإستكمال منطقة التجارة الحرة في المتوسط، وتعميق الاعتماد المتبادل وفق قاعدة تكافؤ الفرص والتمكين للأطراف الجنوبية من مسايرة التطور التقاني في الضفة الشمالية؛ بما يتطلبه ذلك من دعم ومساعدات ورفع الحظر عن التوريد التقاني، انتقال التكنولوجيا، بالموازاة مع تطوير قاعدة ثلاثية الانتقال المحركة للانفتاح والاعتماد المتبادل المتكافئ، انتقال رأس المال، السلع والخدمات وانتقال الأشخاص.
- تقليص حجم القوة بين النظم الإقليمية في المتوسط والنظام العالمي.
- التقليل من حجم الفجوة والفروقات الصارخة بين شمال آمن متطور وجنوب مضطرب ومتخلف إخراج الإسلام من الاعتبارات الأمنية الغربية(الخطيب2005،ص34)
- رفع التعتيم المغرض والمتطرف الساعي إلى تدجين رهاب الخوف من الإسلام(الإسلاموفوبيا)، وعقلنة الخطاب الديني البعيد عن التشدد وعاطفة العنف غير المبررة (الاسلاموفيليا) (المازقي2016،ص7).
- تحدي التنوع والتعدد الثقافي والديني المتوسطي واستيعاب الآخر بعيدا الصور النمطية.

- تحقيق السلام الديمقراطي وإنهاء الصراعات، وإقرار الشرعية الدولية وتمكين الشعوب من حقوقها .

- تحقيق استقلالية المتوسط، ووقف ترحيل الخلافات والصراعات الخارجية إلى الفضاء المتوسطي.

**خاتمة:**

لم تعد سمة النظام الدولي الراهن هي انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، فاللحظة الأحادية تنذر ببوادر الأفول، فهناك نمو سريع لقوى دولية كبرى في طريقها لكسر حاجز الأحادية القطبية ؛ عسكريا متمثلة في تحديث القوة العسكرية الروسية وتطويرها لقدرات عسكرية وتقنية هائلة، واقتصاديا تسير الصين بخطى ثابتة لتحتل هرمية الاقتصاد العالمي إلى جانب أمريكا واليابان، وتلتقى القوى الدولية الإقليمية الكبرى في تجمع للكبار، في محاولة لتغيير قواعد اللعبة الدولية في النظام الدولي من خلال تجمع البريكس الذي يضم كل من الصين، روسيا، البرازيل وجنوب إفريقيا والهند،بينما يبرز القطب الأوروبي كعملاق إقتصادي،ينساب تمدده وصعوده العالمي دون أن يثير صراعات كبرى، كونه يطور نموذجا مختلفا للقوة ، وينطلق في رؤيته للتغيير العالمي كقوة معيارية تحويلية ،ناجزا شبكات من الارتباطات الجوارية ذات مركز أوروبي، قادرة في النهاية على بلورة نظام عالمي جديد وإعادة صياغة العالم .

قوام العالم الذي يتأسس في المنطقة الأورومتوسطية، أن الكل فيه أصدقاء، باحترام الخصوصيات والشأن الداخلي، والكل حلفاء ضد التهديدات العابرة، والكل متكافلين ومتضامنين في وجه التحديات، والشراكة هي إطار آخر متمم لهذا النهج العالمي، لإضافة أسس جديدة من خلال الشراكة المتكافئة وتكافؤ الفرص واقتسام الأعباء بالمثل، والتعاون للمحافظة على استدامة موارد هذا الكوكب والحفاظ على الوسط البيئي الذي يتقاسمه الجميع.

على هذا الأساس؛ يعاد بناء النظام الدولي من أسفل إلى أعلى وليس من أعلى إلى أسفل حال النظام اليالطي السابق، الكل مرحب بهم لتشكيل العائلة المتوسطية التي تكبر يوما بعد يوم استنادا إلى احترام الأسس، وتلبية المتطلبات، وتطبيق المعايير المتفق عليها في كل مجال من المجالات، إنه العالم الجديد حسب الرؤية الأوروبية، ولكنه العالم المقبول مبدئيا، والذي تسير في فلكه دول الجوار من ثلاث قارات وهو في مرحلة نمو وتطور ليشمل قرابة نصف الكرة الأرضية .

إن الظاهرة المتوسطية بتعبي ايف لاكوست تستطيع أن تنهي اللحظة الأحادية القطبية لكروثامير، عندما تستطيع أن تحقق الاستقلالية المتوسطية التي فسرها كروزاتي، وبالتالي يكون

بإمكاننا وقتها أن نتحدث عن اللحظة المتوسطية التي تعود فيها القوة مجددا الى الفضاء الأورومتوسطي، وبعاد بناء النظام الدولي وصياغة العالم من جديد برؤى وأبعاد متوسطية.

**المراجـــع:**


1- أمين ،س.(2011).، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، القاهرة:دار العين للنشر

2- اعمر، ب.(2014).شركاء أم متنافسون؟سياسات الصراع والتكامل الأوروبية الأمريكية اتجاه منطقة غرب المتوسط(النفط والإرهاب نموذجا) ،الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع

3- الجوهري،ي.(1984).جغرافية البحر الأبيض المتوسط،الاسكندرية:منشأة المعارف للنشر.

4- السويدي،ج،س.(2014).آفاق العصر الأمريكي،السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد،أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات الأمنية والإستراتيجية

5-العجة،ن،ط.(صاصيلا،م،ع:مترجما).(2010).تحدي العولمة،؟إعادة تنظيم المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟"العوامل،الآثار،البدائل" ،دمشق:مكتبة دار طلاس.

5- المازقي،ص.(2016).إسلاموفيليا،تونس:الدار المتوسطية للنشر

6- المجدوب،أ.(2001).العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،القاهرة:الدار المصرية الليبرالية، ط2

7-المخادمي،ر،ع.(2009). الاتحاد من أجل المتوسط ،الأبعاد والآفاق،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية

8- الخطيب،م.(2008).ظاهرة كراهية الإسلام،الجذور والحلول،**ثقافتنا للدراسات والبحوث**،المجلد 5 العدد السابع عشر

9- بوعشة،م.(2016).الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية،إحباط طموح قوة إقليمية إفتراضية،القاهرة:دار الكتاب العربي

10- بخوش،م.(2006).حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،دراسة في الرهانات والأهداف،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع

11- بشارة،خ.(1993).أوروبا والوطن العربي(القرابة والجوار)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية

12- دندن،ع ق.(2015).الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية-دراسة ميدانية الصين،عمان:مركز الكتاب الأكاديمي

13- دورتي،ج.بالتيسغراف،ر.(وليد،ع ح،مترجما).(1985).تضارب النظريات في العلاقات الدولية،الكويت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985.

14- دوغين،أ.(حاتم،ع:مترجما).(2004).أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،بيروت:دار الكتاب الجديد

15- ولد أباه،س(2011).الثورات العربية الجديدة،المسار والمصير،بيروت، دار جداول للنشر

16- زاقود،ج،ع س.(2014).الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد،عمان:دار زهران للنشر

17- زكريا،م،ج(2006).مفهوم العالمية في التنظيم الدولي،دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي،بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية

18- حسين،خ.(2009).النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية،بيروت:دار المنهل اللبناني

19- حسن الصديق،ح ح.(2007).دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد،الجزائر:دار هومة للنشر

20- كلير،م.(رمو،أ:مترجما).(2011).دم ونفط،أمريكا واستراتجيات الطاقة:الى أين؟بيروت:دار الساقي

21- لاكوس،إ.(درويش،ز:مترجما).(2010).الجغرافيا السياسية للمتوسط ،أبوظبي:كلمة للنشر.

22- ليونارد،م.(عجاج،أ م:مترجما).(2011).لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرنا أوروبيا؟ ،الرياض/أبوظبي:مكتبة العبيكان/هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة

23- مجدان،م.(2015).موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية،الجزائر:دار هومة للنشر

24- نافعة،ح.(1995).الأمم المتحدة في نصف قرن ،دراسة في تطورات التنظيم الدولي منذ 1945،الكويت:سلسلة عالم المعرفة،رقم 202،مجلس الثقافة والآداب الكويتي

25- ريكمان،ج.(عاطف،أ:مترجما).(2005).في كتاب البحر والتاريخ ،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،سلسلة عالم المعرفة،العدد314

26- رقايقية،ف،ز.(2014).الشراكة الأورومتوسطية،رهانات،حصيلة وآفاق،التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،عمان:دار زهران للنشر والتوزيع

27- شبلي،س،ش.(2016).سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد،عمان:دار زهران للنشر

28- تشومسكي،ن.(عاطف،أ:مترجما).(2007).النظام العالمي القديم والجديد.القاهرة:نهضة مصر للنشر والتوزيع

29- فيشر،ي.(هاني،ص:مترجما).2009).عودة التاريخ:العالم بعد أحداث11سبتمبروتجديد الغرب،ترجمة هاني الصالح،الرياض:مكتبة العبيكان

30- Augier,h.(1973).Les particularités de l a mer Méditerranée : son origine, son cadre, ses eaux, saflore,safaune, ses peuplements, sa fragilité écologique. La mer Méditerranée,(Option s Méditerran éen n es; n . 1 9 )Paris : CIHEAM

31- EMERSON,M.(2011).“Just Good Friends? The European Union’s Multiple Neighbourhood Policies”,
The International Spectator, Vol. 46, No. 4, December 2011
http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

32- HETENNE,B.(1994).THE NEW REGIONALISM IMPLIATION FOR GLOBAL DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SICURITY,WORLD Institute FOR Development Economics Research the United Nations University

33- Lacoste, y.(2001). LA MÉDITERRANÉE, *Hérodote,* 2001/4 - N°103

34- Laïdi, Z.(2007).The Unintended Consequences of European,LES CAHIERS EUROPEENS DE SCIENCES PO,Power N° 05

35- Morin, e.(1998-1999).Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée, CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999

36- MOSS,F.(2009).THE GLOBAL VOCATION OF THE EURO ,L’Europe en formation n ؛351 printemps

37- Nigoul ,c.(2010)., LA MÉDITERRANÉE : MYTHES ET RÉALITÉS.L'Europe en Formation. n° 356

38- SCHNEIDER,M.(2010).EUROPEANIZATION BEYOND THE EU: THE DYNAMICS OF EUROPEANIZATION IN THE SOUTHERN MEDITERRANEAN PARTNER STATES,L’Europe en formation n ؛356

39- Waltz, k.(1979)., theory of international politics , reading: mass addis- Wesley publishing company.